

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٤٥

الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

كما نود أن نشيد بجهود الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان وجهود كافة موظفي الأمم المتحدة الذين يواصلون الاضطلاع بمهام عملهم في ظل ظروف صعبة ومتزايدة الخطورة، والذين كانت شجاعتهم والتزامهم أساسيين لإحراز التقدم الحاصل على أرض الواقع في أفغانستان.

وتتقدم بالشكر إلى ممثل ألمانيا الذي عرض مشروع القرار (A/62/L.7) المتعلق بالحالة في أفغانستان وبلدي يؤيد ذلك المشروع الذي يشدد على الدور الأساسي والمخايد الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان بقيادة جهود المجتمع الدولي.

لقد أدت الحروب المتكررة على مدى أكثر من عقدين من الزمان إلى إلحاق أضرار جسيمة في جميع جوانب الحياة في أفغانستان. فقد تسببت في خسائر بشرية فادحة وإلحاق الدمار بالبنية الأساسية المرتبطة بخدمات الماء والكهرباء والنقل والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وانهيار النظام الاقتصادي والمالي وتدهور البنية الأساسية المتعلقة بنشاط الزراعة.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيليك (جمهورية الكونغو الديمقراطية) افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/62/345)

مشروع القرار (A/62/L.7)

السيد الناجم (الكويت): السيد الرئيس، يطيب لوفد بلادي أن يتوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون بالشكر والتقدير على جهوده المخلصة لكفالة النجاح في أفغانستان وتحقيق الأمن والاستقرار، تلك الجهود المتواصلة التي تمثلت بزيارته الشخصية لأفغانستان في شهر تموز/يوليه، وترؤسه لمؤتمر سيادة القانون في أفغانستان الذي عقد في روما، علاوة على ترؤسه بالتناوب مع الرئيس قرضاي للمؤتمر الرفيع المستوى بشأن أفغانستان في أيلول/سبتمبر الماضي على هامش انعقاد الجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



والتقدم المحرز في برنامج العمل المتعلق بالألغام، وتطوير الجيش الأفغاني والشرطة الوطنية وتعزيز قدرتهما، والخطوات التي اتخذت مؤخرا لتعزيز الالتزام الأفغاني والدولي بإصلاح القضاء، ودخول أفغانستان في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وما يوفره من فرصة لزيادة التعاون الاقتصادي من أجل التنمية، فإن معدل التغير في الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني ما زال بطيئا ومصدرا للإحباط المتزايد للسكان المدنيين.

وتأتي الزيادة المستمرة في إنتاج الأفيون لتضيف تهديدا خطيرا متزايدا للاستقرار وبناء الدولة في أفغانستان، حيث أن زراعة الأفيون وما يرتبط بها من إنتاج المخدرات والاتجار بها، وتزايد الترابط القوي بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية للجماعات المتطرفة تشكل تهديدا خطيرا يقيق بالأمن وسيادة القانون والتنمية، الأمر الذي يوجب على الحكومة أن تولي الاهتمام الأكبر لخطر المخدرات وإحالة مهربيها إلى القضاء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالوقوف صفا واحدا خلف خطة بقيادة الحكومة الأفغانية للقضاء على المخدرات.

وتناشد دولة الكويت، بشكل عاجل، جميع الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مواصلة تقديم جميع المساعدات الممكنة والضرورية إلى أفغانستان في كافة المجالات الإنسانية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقا لاستراتيجياتها الوطنية للتنمية.

وفي هذا الصدد نشير إلى مساهمات دولة الكويت لإعادة الإعمار، حيث قدمت حكومة بلادي تبرعات بقيمة أربعة ملايين دولار، مساهمة منها في جهود الأمم المتحدة للشعب الأفغاني واللاجئين الأفغان خلال السنوات الخمس الماضية. كما قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية قرضا

ونظرا لأن المرحلة الانتقالية في أفغانستان تعرضت لتوتر متزايد بسبب التمرد وضعف الحكومة والاقتصاد القائم أساسا على المخدرات، فإن الحكومة الأفغانية ستحتاج، بدعم من المجتمع الدولي، إلى إظهار إرادتها السياسية لاتخاذ خطوات جريئة لازمة لإعادة الإمسك بزمام المبادرة في كل ميدان من هذه الميادين وإعادة الثقة إلى السكان بطريقة ملموسة.

ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان الوارد في الوثيقة A/62/345 فإنه بدون القيادة الأقوى من الحكومة وتماسك المانحين بدرجة أكبر - بما في ذلك تحسين التنسيق بين الالتزام الدولي العسكري والمدني في أفغانستان - والتمتع قويا من قبل البلدان المجاورة، فقد تنهار العديد من المكاسب في مجال الأمن وبناء المؤسسات والتنمية التي أحرزت منذ مؤتمر بون أو، بل ربما تتخذ طريقا في عكس الاتجاه.

وتدين دولة الكويت بشدة تصاعد العنف والهجمات الانتحارية في أفغانستان، خاصة في الإقليمين الجنوبي والشرقي وذلك بسبب تزايد أعمال العنف والإرهاب التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة الأخرى والجماعات الضالعة في تجارة المخدرات، مما أدى إلى ازدياد عدد الضحايا من المدنيين الأفغان وقوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وكذلك بين موظفي وكالات المعونة الأفغانية والدولية وسائر العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

رغم الإنجازات والتقدم المحرز في العديد من الميادين مثل إنجاز عملية نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم من الخدمة في القوات العسكرية الأفغانية وإدماجهم في المجتمع وتقديم الرعاية للأطفال الآخرين المتضررين من الحرب،

ذلك حلها. ويجب على المجتمع الدولي أن ينسق جهوده الرامية إلى تقديم المساعدة بفعالية وكفاءة. وفي العام المقبل ستستضيف اليابان اجتماعا لمجلس التنسيق والرصد المشترك. ولقد برهن المجلس حتى اليوم أنه الإطار الأعظم فائدة لتنسيق برامج المساعدة والتعمير الدولية وتحديد أولوياتها. وتطلع قدما إلى القيام في الاجتماع التالي بمناقشة الطرق التي يمكن لنا بها تقديم مساعدتنا إلى تلك الدولة.

وأود أن أغتني هذه الفرصة لأشدد على الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تصدر الجهود الدولية. وتقدر اليابان عمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، التي وسعت حضورها في المحافظات رغم الظروف الصعبة. كما نود أن نشيد بموظفيها على تفانيهم. وتعرب اليابان عن تقديرها أيضا للسيد توم كنيغس، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان، على جهوده المتفانية. ونتمنى لخلفه نجاحا أعظم بالبناء على المنجزات التي حققها السيد كنيغس.

تحسين الحالة الأمنية يمثل المهمة الأشد إلحاحا بين شتى المهام التي ينبغي معالجتها. ولئن كنا نحيط علما بتقوية الجيش الوطني الأفغاني وبالجهود الرامية إلى إصلاح الشرطة الوطنية الأفغانية، فإن تواتر أعمال الإرهاب المتزايد يثير قلقا شديدا لدينا. ويجب علينا ألا نسمح للإرهاب بأن يسود في أفغانستان. ويجب علينا ألا ندع أفغانستان تنتكس إلى ملجأ آمن للإرهابيين. ومن الأساسي أن يواصل المجتمع الدولي الظهور بمظهر الجبهة المتحدة في الحرب ضد الإرهاب.

كما نود أن نشدد على أهمية مواصلة الأنشطة المشابهة التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، بما في ذلك عنصر الصد البحري منها.

ورغبة من قوة الدفاع الذاتي البحري اليابانية في الاضطلاع بدور مسؤول في الجهود المشتركة للمجتمع

بقيمة ٣٠ مليون دولار، تنفيذها لما تعهد به في مؤتمر الدول المانحة الذي عُقد في العاصمة اليابانية طوكيو، منها ١٥ مليون دولار لمشروع إعادة تأهيل طريق قندهار سبين بلدك، الذي تم الانتهاء من إنشائه، و ١٥ مليون دولار لصالح الصندوق الاستئماني لإعادة بناء أفغانستان.

كما قدمت جمعية الهلال الأحمر الكويتية، على مدى السنوات الخمس الماضية، مساعدات تجاوزت قيمتها ٦,٥ مليون دولار. وتقوم الجمعيات الأهلية واللجان الخيرية المختلفة بمواصلة تقديم المساعدات.

في الختام، نتمنى أن تستمر المنظمة الدولية في مواصلة جهودها وتقديم العون للحكومة الأفغانية لتوطيد السلام والاستقرار في أفغانستان، الأمر الذي سينعكس إيجابيا على محيطها الإقليمي، ويمكنها من معاودة دورها الطبيعي في المجتمع الدولي.

السيد شنيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تقدر اليابان الفرصة المتاحة اليوم لمناقشة الحالة في أفغانستان في الجمعية العامة. ونشكر وفد ألمانيا على إعداد مشروع القرار (A/62/L.7) المعروض علينا. واليابان، كمشارك في تقديم مشروع القرار، تؤيده تأييدا تاما. واعتقد بأن اعتماد مشروع القرار سيبرهن على توفر الإرادة المتجددة لدى الدول الأعضاء لدعم أفغانستان.

مع تنظيم وتقوية مؤسسات الحكومة الأفغانية تحقق تقدم في بناء الدولة في أفغانستان منذ أن أقر المجتمع الدولي الاتفاق الخاص بأفغانستان، قبل سنتين. ونرحب بهذه التطورات ونثني على الحكومة الأفغانية على الجهود التي بذلتها بلا كلل في هذا المضمار.

غير أننا، في الوقت ذاته، يجب أن نعترف بالواقع المقلق للظروف الحالية في البلد. وكما يبين مشروع القرار، تتسم التحديات التي تواجهها أفغانستان بالتشابك ويتعين مع

اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/62/345) عن الحالة الراهنة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين. وأيسلندا، كالعهد بها، من المشاركين التقليديين في تقديم مشروع القرار عن الحالة في أفغانستان، والوارد هذا العام في الوثيقة A/62/L.7. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لوفد ألمانيا على إعداداته وتيسيره مشروع القرار.

تقرير الأمين العام يبين بوضوح أن أفغانستان حققت تقدماً كبيراً صوب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ سقوط الطالبان. ومن الأمثلة على ذلك النمو الهائل في التحاق الأطفال الأفغان بالمدارس، بما فيهم الفتيات. إلا أن التقرير يعرّف بوضوح أيضاً التحديات والتهديدات الخطيرة المعقدة التي ما زالت أفغانستان تواجهها، ويشدد على الحاجة إلى نهج شمولي.

الكثير ما زال يتعين عمله فيما يتصل ببناء المؤسسات وتقوية سيادة القانون وممارسة الحكم الصالح. وإن تملك الأفغان في هذا المضمار يتسم بأهمية أساسية، مثلما ذكر زميلي الألماني هذا الصباح. وفي ذلك الصدد يعتبر دور الأمم المتحدة حاسماً في تنسيق جهود المجتمع الدولي. وأود أن أعرب عن امتناني لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وعن إعجابنا بالطريقة التي تؤدي بها مهامها تحت زعامة توم كنيغس، غالباً في بيئة صعبة وخطيرة جداً.

إن الحالة الأمنية في أفغانستان تبقى مصدر قلق وتظل تقوض جهود التعمير وبناء الثقة. إن عمل القوى الدولية للمساعدة الأمنية، بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حاسم الأهمية في ذلك السياق. كما أن الدور المتزايد الذي يضطلع به الجيش الوطني الأفغاني وقوات الأمن والشرطة الوطنية الأفغانية وفعاليتها المتزايدة من العناصر الحيوية أيضاً في استئصال جذور التمرد وضمان أمن طويل

الدولي ما فتئت القوة تزود عنصر الصد البحري التابع لتحالف عملية الحرية الدائمة بالوقود، استناداً إلى قانون تدابير مكافحة الإرهاب الخاصة. ومع أن اليابان تعين عليها أن توقف أنشطة التزويد بالوقود، بسبب انتهاء مفعول القانون في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن حكومة اليابان ستواصل جهودها للتمكين في وقت مبكر من سن قانون جديد ينظر فيه حالياً البرلمان، بغية إتاحة أساس قانوني لاستئناف أنشطة التزويد بالوقود تلك في أسرع وقت ممكن.

إن حل الجماعات غير القانونية المسلحة، كما يشدد عليه مشروع القرار، يعتبر واحداً من العناصر الأساسية لتثبيت استقرار البلد. ويتعين عمل الكثير في هذا المجال، بالبناء على نتائج مؤتمر طوكيو المعقود في حزيران/يونيه، لا سيما تحسین التنسيق بين حل الجماعات وجهود إصلاح الشرطة وأنشطة إصلاح قطاعات الأمن الأخرى.

المسائل الأخرى، مثل المخدرات والفساد، تعرقل أيضاً بناء الدولة في أفغانستان. وتولي اليابان الأهمية للنهج الشمولي، الذي يكمن ببناء القدرة في صميمه، في معالجة تلك المسائل. وبالإضافة إلى المساعدة التي سبق أن قدمناها بقيمة ١,٢٤ بليون دولار، سنواصل استكشاف إمكانيات توسيع مساعدتنا استجابة لطلبات الشعب الأفغاني.

إن اليابان ستتولى رئاسة مجموعة الدول الثماني في العام المقبل. وبصرف النظر عن التحديات التي تنتظرنا، فإننا نتطلع قدماً إلى العمل مع شركائنا في المجتمع الدولي لتثبيت استقرار أفغانستان وتعميرها.

السيد هينسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية):
أيسلندا، بصفتها عضواً في المنطقة الاقتصادية الأوروبية ولكن لا في الاتحاد الأوروبي، أعلنت تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. غير أنني أود، إضافة إلى ذلك، أن أدلي ببعض ملاحظات.

عام ٢٠٠٤، بدور قيادي في إدارة مطار كابل الدولي، بتوفيرها رئيساً لقاعدة المطار، ونحن نقدم، منذ تلك السنة، موظفين فنيين وموظفي الدعم لتسهيل تشغيل المطار. وتنشر أيسلندا الآن نصف موظفيها العاملين في عمليات حفظ السلام في البعثة الموفدة إلى أفغانستان، وهي حالياً تنظر في مزيد من الخيارات، الرامية إلى إعمار البنية التحتية في ذلك البلد وإلى دعمها.

وعلى المجتمع الدولي أن يبقى متحداً في إعمار أفغانستان وتعزيز ديمقراطيتها. ويرهن تحقيق أهدافنا في أفغانستان بالتزام سياسي طويل الأجل من قبل جميع المعنيين وحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. وهناك أيضاً أمر فائق الأهمية، وهو زيادة من التعاون الإقليمي والالتزام القوي من قبل البلدان المجاورة. وللأمم المتحدة دور أساسي تؤديه في هذه الجهود. وتلتزم أيسلندا التزاماً صارماً بتأييد الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين في بناء أفغانستان تتمتع بالأمن والديمقراطية.

السيد بانكس (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إننا نقر بأن أفغانستان تواجه تحديات مستمرة وبأنها ستحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي لمزيد من الوقت في المستقبل. وثمة جهد جبار يوجه نحو المساعدة على تطوير جيش أفغانستان الوطني وشرطتها، بحيث تتمكن أفغانستان في نهاية المطاف من توفير الأمن لنفسها. غير أنه ليس هناك حل عسكري لمشاكل أفغانستان؛ فلا بدّ من أن تُستكمل الإسهامات العسكرية والشرطية بمبادرات إنمائية تستهدف بناء مؤسسات دولة أفغانستان واقتصادها. ونرجو أن يتم الجمع بتنسيق أفضل بين الجهد الدولي عامة والجهد المحلي لتحقيق تقدم أسرع.

إن إنتاج الأفيون يقوّض مستقبل أفغانستان. وإلى جانب القضاء على هذا الإنتاج، لا بدّ للمجتمع الدولي من الالتزام بإيجاد طرق بديلة لكسب الرزق، تتوفر لها مقومات

الأجل، بالتعاون مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ونحن نرحّب بالاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بضرورة وضع استراتيجية وخطة أمنية مدنية - عسكرية فعالة ومتكاملة لأفغانستان.

وتدين أيسلندا بشدة الهجمات على المدنيين والموظفين الدوليين، المقصود منها تقويض العملية الديمقراطية. ويترتب على ازدياد العنف والتمرد بقيادة طالبان آثار خطيرة في حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية. ونلاحظ ببالغ القلق أنه حصلت زيادة عامة في الإبلاغ عن العنف ضد النساء في طول البلد وعرضه.

ولا نزال قلقين إزاء استمرار زيادة إنتاج الأفيون وزراعة الخشخاش، التي بلغت مستويات قياسية في هذا العام، حسبما أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. إن إنتاج الأفيون والمتاجرة بالمخدرات يقوّضان الإعمار وبناء الأمة في أفغانستان. ويجب أن نزيد من جهودنا المبذولة بما في ذلك عن طريق التعاون الإقليمي، لمكافحة هذه الآفة على كل الصُّعد. ويجب تقديم المتاجرين بالمخدرات إلى العدالة. وهنا، نود أن نؤكد على أهمية الدور الحيوي الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ولا بدّ أيضاً لحكومة أفغانستان من اتخاذ تدابير حازمة للتصدي للفساد وضعف الحكم، وهما عقبتان خطيرتان في سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والواقع أن مشروع القرار المعروض علينا يُعرب عن بالغ القلق إزاء هذه التطورات.

إننا نؤيد بشدة عمل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، التي ينبغي أن تقوم بدور هام لدعم بناء الثقة وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

تلتزم أيسلندا التزاماً صارماً بتقديم إسهامها في جهود بناء السلام في أفغانستان. وقد اضطلعت أيسلندا،

النيوزيلندية. ونحن نعمل لإحداث تغيير عملي، هو تحسين حياة سكان باميان. ونوقّر التدريب أيضا للشرطة الأفغانية في تلك المقاطعة. وقد ساعدنا في إنشاء المدارس والطرق والجسور ودور الحضانة.

ونحن نقرّ جميعا بأن أفغانستان تواجه تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية شاقة. وتتصدى حكومة أفغانستان وشعبها بشجاعة لهذه التحديات، ولا سيما ببذل جهود لتطوير قوات مرنة، تتوفر لها أسباب البقاء للجيش والشرطة الأفغانية الوطنية. غير أن كبر حجم التحدي سيقضي التزاما مستداما واستمرارية جهد المجتمع الدولي.

وختاما، أود أن أعرب عن تأييدنا لمشروع القرار الخاص بأفغانستان (A/62/L.7)، وأن أشكر ألمانيا على دورها في تسهيل التوصل إلى هذا النص بتوافق الآراء.

السيد شرواني (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي باستهلال كلامي بالإعراب عن تقدير الهند لتنظيم هذه المناقشة لموضوع بالغ الأهمية لنا ولنطقتنا وللعالم. وأنا أثني أيضا على الجهد الفائق الذي بذله وفد ألمانيا في تنسيق المفاوضات الحكومية الدولية، التي تمخّضت عن هذه الصيغة المحسّنة لمشروع قرار الجمعية العامة السنوي، الخاص بالحالة في أفغانستان (A/62/L.7). ويسعدنا أن نستمر في رعاية مشروع القرار هذا، الذي ينبغي أن يُعتمد بتوافق الآراء، على نحو ما كان يجري في الماضي.

واليوم، تتاح للجمعية العامة فرصة استعراض التطورات التي استجدّت منذ الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في هذا المبنى منذ ما يناهز الشهرين وترأسه الأمين العام والرئيس كرزاي. ونرحب بالبلاغ الذي اعتمد في ذلك الاجتماع، باعتباره رمزا للالتزام المجتمعي الدولي بإحلال الاستقرار في أفغانستان وإعمارها، بمشاركة منه يجب أن تكون طويلة الأجل، إذا أُريد نجاح

البقاء. ولن يؤيد الشعب الأفغاني الوجود الدولي إلا إذا آمن بأن هذا الوجود سيحسن حياته وأمنه وازدهاره. ويقتضي هذا نهجا تتكامل فيه كل التكامل الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لبناء السلام.

وللأمم المتحدة دور مركزي تؤديه، عبر بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، في تنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى أفغانستان، وفي مساعدة الحكومة أيضا على إعادة بناء مؤسساتها المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، يمثّل مجلس التنسيق والرصد المشترك، المنشأ بموجب اتفاق أفغانستان للإشراف على تنفيذ اتفاق استراتيجية أفغانستان للإشراف على تنفيذ اتفاق استراتيجية أفغانستان الوطنية للتنمية، آلية حاسمة الأهمية لتحسين التنسيق بصورة عامة. وللبلدان المجاورة لأفغانستان دور هام تقوم به، لأن وتيرة التنمية ستتأثر بمدى مساعدة تلك الدول في عملية الإعمار ومدى تعاونها مع أفغانستان لتحسين أمنها.

ولا بدّ من تسريع كبير لتنمية أفغانستان الاقتصادية. ويحتاج المنتجون الأفغان إلى وصول مؤمّن إلى أسواق تدرّ الربح، وذلك داخليا وفي البلدان المجاورة، إذا أُريد إعطاء الشعب الأفغاني فرصة الانتقال من الاعتماد على المعونة إلى الاعتماد على الذات وإلى أن يكون مسؤولا عن خياراته الاقتصادية الخاصة.

وتلتزم نيوزيلندا، منذ عام ٢٠٠١، التزاما شديدا بالجهد الدولي المبذول لإحلال الأمن في أفغانستان وإعمارها. ونحن نساهم في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونحن كذلك من المساهمين بنشاط في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ويوفر فريق إعادة إعمار المقاطعات الأمن في ولاية باميان. وفي باميان، تتعاون قوات الدفاع النيوزيلندية عن كثب مع وكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية ومع الشرطة

المساعدة ارتباطا أوثق بأولويات أفغانستان، بحيث تعكس استراتيجية التنمية الوطنية واتفاق أفغانستان. والتحدي المطروح أمامنا هو تحويل التزاماتنا إلى استراتيجيات واقعية ومنسقة وفعالة وإلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، بآليات منها المجلس المشترك للتنسيق والرصد.

ولذلك، يجب أن يكون هدفنا جميعا أن نحدد لأنفسنا توقعات معقولة وأن نبني على أساس حالات النجاح الهامة المسجلة حتى الآن، مع الاعتراف بأن الطريق سيكون طويلا أمامنا. وعلينا أن نضع التزامنا السياسي والاقتصادي لمساعدة أفغانستان على المدى المتوسط والطويل، وأن نثابر على تصميمنا في مواجهة تحديات المدى المنظور.

من هذه التحديات، ليس هناك اختبار أكبر لإرادتنا الجماعية من التحدي الذي تمثله طالبان والقاعدة وغيرهما من المجموعات الإرهابية والمتطرفة. وهذا الخطر هو التحدي الرئيسي - وأكرر التحدي الرئيسي - لجهودنا الجماعية في أفغانستان، وأول أهدافه هو قتل عزيمتنا. ولهذا، لا يمكننا الاستهانة بما يجري حاليا من عودة المجموعات الإرهابية إلى الظهور.

والهند تؤيد كل التأييد موقف أفغانستان القائل أن تحدي الإرهاب، وخاصة الاتجاه البارز مؤخرا والمتزايد إلى الهجمات الانتحارية والتسلل عبر الحدود وتنامي الارتباط بين الإرهاب وتهريب المخدرات - إن هذا التحدي يقتضي في آن معا حلا سياسيا دوليا قويا وردا عسكريا أقوى على الصعيد المحلي. ولا بد لنا من إظهار عزمنا الموطن، مع تعزيزنا باطراد قدرة الوكالات الأفغانية على الاستجابة لهذا التحدي.

وأهم ما في الأمر، التصدي بصورة واقعية للإرهاب، تصديا يقوم على أساس إدراك واضح لرؤيا لما ينطوي عليه

هذا الالتزام. ومشروع قرار اليوم دلالة أخرى على تصميمنا الجماعي.

ويتشاطر المجتمع الدولي الهدف المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية في أفغانستان، وإعادة تأهيلها بأمان إلى طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وترسيخ أساسها في منطقتها. وأما التحدي الأساسي الذي نواجهه في تحقيق هذا الهدف، فهو الحاجة إلى بنية تنعم بالأمن، ومؤاتية للتصدي لهذه التحديات في دولة نامية تعرضت لمستويات لا تضاهي من الدمار والحرب. ويجب علينا جميعا رفع مستوى جهودنا، بصورة مباشرة وغير مباشرة، لإعادة الأمن إلى أفغانستان. وفي نفس الوقت، يجب أن نعزز المساعدة المباشرة المقدمة إلى الإعمار والتنمية، مع التنمية المتزامنة لقدرات أفغانستان بما يمكن من تحقيق أقصى حد من المشاركة المحلية في بناء الأمة. وجوانب المسألة هذه تنعكس صورتها في القرار المعروض علينا.

ولا بد للمجتمع الدولي من النظر فيما إذا كان قد فعل كل ما بوسعها لتجنب الهدر بسبب الازدواجية، ولتحسين التنسيق الميداني في أفغانستان، وفي ما إذا كانت الأهداف التي حددناها قابلة للتحقيق وقائمة على الواقع الميداني. ونقول بكل بساطة إن هناك مجالا لتحسين جهودنا في هذين المجالين.

فنحن، أولا، بحاجة إلى تحديد مقاييس للتقدم واقعية وقابلة للتحقيق. ويجب أن تقوم هذه المعايير أساسا على واقع معرفة الحالة التي خرجت أفغانستان منها، بدلا من أن يكون منشؤها التفكير في صيغة مثالية لما نتوقع من أفغانستان أن تكونه. وهذا أمر جوهري إن كان يراد "للملكية الوطنية" لشركائنا الأفغان في عملية التنمية أن تكون ذات معنى حقيقي.

وثانيا يجب أن نزيد من التنسيق عمليا، سواء فيما بين أنفسنا أو مع من يجاورنا من الأفغان. ويجب أن ترتبط

وبالإضافة إلى ذلك، تُدرج الهند عنصرا قويا لتنمية القدرات في جميع مشاريع البنى التحتية التي تنفذها في أفغانستان.

وإلى جانب مشاريع البنى التحتية الكبرى الجاري تنفيذها، تركز الهند أيضا على المشاريع الإنمائية الصغيرة. وتشمل هذه الأنشطة التي تقتضي مشاركة المجتمعات المحلية وتستهدف توفير مكاسب مباشرة من السلام في مناطق تنتظر أن تحظى بالتنمية. وقد عملت الهند على تحقيق الانسجام بين برامج مساعدتها وأولويات أفغانستان، مع التركيز على التنفيذ والإدارة وملكية الأصول على الصعيد المحلي.

إن التعاون الإقليمي ركن أساسي أيضا من أركان استقرار أفغانستان. والتعاون الاقتصادي الإقليمي معيار هام من معالم اتفاق أفغانستان وهو عنصر استراتيجي في استراتيجيتها للتنمية الوطنية. وانضمام أفغانستان إلى رابطة بلدان جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ليس من شأنه زيادة تعزيز روابطها التاريخية مع منطقة جنوب آسيا فحسب، بل سيوفر لها أيضا فوائد الإقليم الدائمة في التجارة الحرة والأنشطة الاقتصادية المشتركة. وكل هذا يمكن أن يساهم بدوره في استقرار أفغانستان نفسها، بل في استقرار منطقتنا أيضا. وفي هذا السياق، حدثت عدة مناسبات هامة للتعاون الإقليمي في غضون السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي، الذي عُقد في كابل ونيودلهي.

غير أن التحدي الأساسي في منطقتنا هو ضرورة استحداث تدابير لتنفيذ البرامج المشمولة في العمليات الإقليمية. وتشمل هذه البرامج تذليل العقبات التي تعيق تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، بما يشمل الحواجز أمام التجارة وعبور البضائع براء، والتجارة الإقليمية المحدودة وعلاقات العمل التجاري وغيرها من التدابير التي تساهم في

ولن هو متورط فيه، ولكيفية التصدي لجميع جوانب هذه المشكلة. ويجب ألا تغربنا الحلول الجزئية التي توفر تخفيفا مؤقتا ومحليا؛ لا يمكن مكافحة الإرهاب بصورة مجزأة.

والاستراتيجية المستدامة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان يجب أن تستند إلى استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لمواجهة تحدي التنمية. ولا يمكن للجهود المجتمع الدولي في أفغانستان أن تتوفر لها أسباب البقاء على المدى البعيد إلا إذا استثمرنا في تنمية موارد أفغانستان البشرية. ولا بد لهذا من نهج تناول متعدد المستويات. ويجب أن نستثمر، على مستوى أول، في إعمار البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للأمم، مع إيجاد فرص العمل. وعلى مستوى آخر، علينا نقل المهارات والسلطة إلى أصدقائنا الأفغان، لتمكينهم من امتلاك زمام إعمار بلدهم امتلاكاً أكمل.

والهند ملتزمة كل الالتزام بتنفيذ معايير اتفاق أفغانستان وبالتصدي للتحديات الأمنية والسياسية والإنمائية المتداخلة التي تواجه أفغانستان. والتزامنا بالإعمار والتنمية وبناء القدرات في أفغانستان لا يعرف التخاذل. وبرنامج الهند لتقديم المساعدة، المنفذ منذ مؤتمر برلين، تبلغ ميزانيته الآن ٧٥٠ مليون دولار أمريكي. ومن أصل تعهدنا بهذا المجموع، دفعت الهند فعلا ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لتنفيذ مشاريع مساعدة تزيد من مجالات الاحتياجات بما يتراوح من بناء القدرات إلى إنشاء البنى التحتية وإعمارها.

وبناء القدرات هو في نظر الهند من مجالات الأولوية. وقد قمنا حتى الآن بتدريب أكثر من ٢٧٠٠ مواطن أفغاني في الهند، بما في ذلك طلاب وموظفون في القطاع العام. ونحن ننفذ أيضا برنامج تنمية للقدرات، في مجال الإدارة العامة، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإيفاد ٣٠ موظفا من أفغانستان للمساعدة في بعض الوزارات الأفغانية.

تنفيذه. وهذا يعني ضرورة البناء على المكتسبات المحققة إلى اليوم مع مواجهة التحديات المستمرة بالعمل. وبفضل رباطة جأش الشعب الأفغاني، وعمل الحكومة الأفغانية بلا كلل وتنامي مشاركة المجتمع الدولي، أخذت تلك الجهود تؤتي أكلها.

لقد شرع الأفغان بالخروج من الفقر، بمساعدة القروض الصغيرة، وتزايد قدرة الجيش الأفغاني على الدفاع عن سيادة أفغانستان، وهناك جيل جديد من أطفال أفغانستان يتعلم الكتابة والقراءة. وتلك مكتسبات هامة، تحققت رغم العقبات الشاقة. وينبغي أن يفخر الأفغان والمجتمع الدولي بهذه الإنجازات، ولكن يجب أن يكونوا واقعيين في إدراك مواطن ضعفهم وصرحين بشأن المجالات التي لا يزال التقدم فيها مطلوباً بصورة ملحّة.

ومشروع القرار المعروض علينا واضح. إذا أريد للمنجزات المذكورة أن تستديم، يجب أن تبذل أفغانستان والمجتمع الدولي أكثر مما بذلا. يجب أن نبذل المزيد لرفع مستوى التعاون الإقليمي. ويجب أن نعمل المزيد لدعم إنشاء قوة شرطة أفغانية مهنية. وعلينا بذل المزيد لتعزيز نظام القضاء الأفغاني. إن النجاح في كل من تلك المجالات أمر أساسي لمستقبل أفغانستان.

وتقتضي المشاكل المشتركة حلاً مشتركاً. وهناك الألوف من الأشخاص الذين يسافرون بين أفغانستان وباكستان كل يوم. وتتعاظم التجارة المشروعة بين هذين البلدين بصورة متزايدة بسرعة. وإمكانية إدخال الجمارك عائداً على أفغانستان إمكانية كبيرة. وستقتضي الاستفادة من تلك الإمكانيات تعاوناً ببناءً بشأن التدابير الإدارية العملية. وستقتضي أيضاً جهوداً مكثفة للتحقق من أن المتمردين والمخدرات والأسلحة غير المشروعة لا تعبر الحدود إلى أفغانستان.

تحقيق أفغانستان المبكر لدورها "كجسر بري" بين جنوب آسيا ووسط آسيا وغرب آسيا. وفي نفس الوقت، لا بد لإقليمنا أيضاً من النظر في طرائق التصدي للتحديات السياسية والأمنية، الإقليمية والأقليمية، كالإرهاب العابر للحدود والتعاون على إنفاذ القانون على مستوى الإقليم وتحديد نهج جماعية لتعزيز القدرات على الإدارة وعلى الإنفاذ.

وختاماً، نحن على اقتناع بأن أفضل رد على الذين يعارضون دور المجتمع الدولي الداعم في أفغانستان هو إظهار تصميمنا الحازم. وفي نفس الوقت، يجب أن نعمل معاً أيضاً في شراكة أكثر فعالية، بعضنا مع بعض ومع حكومة أفغانستان. وأهم ما في الأمر أنه يجب علينا تعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق المصلحة المشتركة للجميع. وأخيراً، لا بد من أن تضاهي جهودنا المبذولة لتحقيق المزيد من الاتساق بين الجهات المانحة جهوداً للبناء على النجاحات المسجلة حتى الآن. فهذه هي العناصر الرئيسية اللازمة لنا للبناء على المكتسبات الجماعية التي حققناها منذ سقوط جماعة طالبان.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): تقدر كندا هذه الفرصة المتاحة للكلام في الجمعية العامة عن الحالة في أفغانستان. لقد شاركت كندا، مع مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء، في جهود التعاون، التي قادها بمهارة وفد ألمانيا، لإعداد مشروع قرار اليوم (A/62/L.7) عن أفغانستان. ويسرنا كثيراً أن نشارك في تقديمه.

يثبت كبير حجم مشروع القرار هذا واعتماده في نهاية المطاف بتوافق الآراء من قبل كامل أعضاء الجمعية العامة، عمق انشغال المجتمع الدولي بأفغانستان. وهو يدل أيضاً على اعتزامنا الجماعي مواصلة دعم الحكومة الأفغانية. ولكن، مهما كان نص مشروع القرار حازماً، فلن تكون فعالية مشروع القرار إلا بمقدار تصميمنا الجماعية على

وتود كندا انتهاز هذه الفرصة للتعبير عن تقديرها للأمم المتحدة، لما قامت به من دور أساسي ولعدم انخيازها في الجهود المبذولة في أفغانستان. وفي جميع المجالات التي أشرت إليها اليوم - كالتعاون الإقليمي وإصلاح قطاع الشرطة والقضاء - يجب أن تبدي الأمم المتحدة قدرة قيادية كبيرة بغية ضمان إمكان استمرار أفغانستان في إحراز تقدم في سبيل الأمن والاستقلال.

ويجب على الأمم المتحدة، بصفتها أول ممثلي المجتمع الدولي في أفغانستان، أن تعزز أيضا دورها التنسيقي، ولا سيما بتعميق وجودها وتكثيفه. وفي سبيل ذلك، لا تزال كندا ملتزمة بدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة، إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان.

وختاما، نشجع الدول الأعضاء الأخرى على ضمان حصول الأمم المتحدة على القدرة والإمكانات اللازمة لمواصلة ممارستها القيادية دعما لحكومة أفغانستان ولجميع سكانها.

السيد خزائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالانكليزية): اسمحو لي بأن استهل كلمتي بالإعراب عن شكرنا للأمين العام على تقاريره الشاملة عن مختلف جوانب الحالة في أفغانستان. وأود أن أشكره أيضا وأشكر ممثله الخاص بالإضافة إلى جميع زملائهما في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لالتزامهم الراسخ وتفانيهم الحميد لتوطيد السلم والاستقرار في أفغانستان. وما زلنا نؤكد ونؤيد الدور المركزي، الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان.

في السنوات القليلة الماضية، أثبت الشعب الأفغاني بقيادة الرئيس كرزاي التزامه الراسخ بمستقبل مستقر وديمقراطي، من خلال اتخاذ شتى التدابير لإنشاء مؤسسات ديمقراطية ونظام سياسي ينبض بالحياة. وعلاوة على ذلك،

وسيكون من الأمور الحاسمة بناء الثقة والقدرات بين أفغانستان وباكستان، فضلا عن الشركاء الإقليميين الآخرين. وبهذه الروح، وترحب كندا بانعقاد مجلس الأعيان المشترك للسلام بين أفغانستان وباكستان وتحت البلدين على البدء بتناول المسائل الهامة التي تسلط عليها الضوء أثناء تلك المناسبة التاريخية. وكندا على استعداد للعمل مع حكومي أفغانستان وباكستان للإسراع في اختتام ذلك الاجتماع.

وسيتوقف مستقبل أفغانستان أيضا على قوة شرطة وطنية، مهيبة وفعالة ومحترمة، قوة تشكل حجر الزاوية لأمن أفغانستان الداخلي في الأجل الطويل وتبني ثقة الشعب بالحكومة الوطنية. ولذلك ترحب كندا بدعوة مشروع القرار إلى تسريع الجهود المبذولة لإضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الأفغانية ولتعزيرها. وتساعد كندا قطاع الشرطة عن طريق تقديم التدريب ودعم البنية التحتية والرواتب. إلا أن التقدم في تطوير الشرطة سيقضي إجراءات أكثر اتساقا تتخذها الحكومة الأفغانية وشركاؤها الدوليون.

(تكلم بالفرنسية)

ومن الضروري أن يكون هناك قطاع قضائي قوي للتأكد من أن سيادة القانون مفهومة فهما جيدا ومحترمة في جميع أرجاء البلد في المستقبل. وكندا، إلى جانب الدول الأخرى المقدمة لمشروع القرار، تدعو الحكومة الأفغانية إلى وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيتها الوطنية لقطاع القضاء وبرنامج العدالة الوطني. وندعو أيضا شركاءنا الدوليين إلى المساعدة على تقديم الدعم اللازم لنظام القضاء الأفغاني. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على أفغانستان وشركائها الدوليين الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر روما. وتعترم كندا أن تؤدي قسطها في هذا الصدد، بأمور، منها دعم المشاريع ذات الأولوية التي حددتها حكومة أفغانستان في المؤتمر.

لا شك في أن معالجة الانفلات الأمني في أفغانستان والتملك الوطني التام من قبل الأفغان للأمن في بلدنا يجب التسريع بهما. وذلك يمكن تحقيقه بجملة أمور منها تقوية الحكم الذاتي ونزاهة قوى الأمن الوطنية الأفغانية وزيادة الأمن النابع من البلد ذاته. وإن تعمير البنى التحتية وبناء القدرة واستغلال الطاقات الإقليمية في إعمار البلد يمكن أن تسهم أيضا في تحسين الحالة في أفغانستان.

ومن سوء الحظ أن أفغانستان، كمنتج لـ ٩٣ في المائة من المواد الأفيونية، تشهد الآن أكبر موسم حصاد للأفيون في تاريخها. وإن زراعة وإنتاج وتهريب العقاقير المخدرة في أفغانستان، التي تؤثر سلبا على التعمير الاقتصادي للبلد وتقوض استقراره وأمنه، وتعمير واستقرار البلدان في المنطقة الأوسع، وبخاصة البلدان المجاورة، ما زالت مستمرة بلا هوادة.

ومن رأينا أن وطأة اقتصاد المخدرات المستفحل على أمن أفغانستان وتأهيلها وتعميرها وحقيقة أن الإرهاب والتمرد يتغذيان على إنتاج المخدرات والاتجار بها، يجب ألا تغيب عن البال في كل الجهود المبذولة لمعالجة الحالة الأمنية في أفغانستان وتعميرها. إن محاربة هذه البلية تتطلب استراتيجية طويلة الأمد ومتعددة الأوجه وجهودا أكثر جدية من قبل أفغانستان والمجتمع الدولي. والواقع أن الحالة الراهنة تشهد على الحقيقة المرة بأن المجتمع الدولي لم يحالفه النجاح بعد في كبح جماح بلية العقاقير المخدرة في أفغانستان، وإن القوات الأجنبية المرابطة في البلد والمكلفة بمسؤوليات معينة في ذلك الصدد لم تف بمهمتها بطريقة مرضية.

لقد شنت جمهورية إيران الإسلامية، منفردة في معظم الحالات، حربا فتاكة باهظة التكاليف ضد مهربي المخدرات المدججين بالأسلحة. وكما ذكرت في اجتماع لمجلس الأمن، فقدنا في غضون السنوات الخمس والعشرين

يُبرز آخر تقارير الأمين العام (A/62/345) عن أفغانستان عددا من التحسينات التي تدعو إلى التفاؤل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويشمل ذلك بصورة خاصة منجزات قيمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتعليم والصحة وإنشاء البنى التحتية والتنمية الريفية. ونشني على الشعب الأفغاني لتحقيقه هذه المنجزات الملحوظة. ونحن نؤكد له استمرار كامل دعمنا له في مساعيه الرامية إلى إعمار بلده.

وبالرغم من هذه المنجزات البارزة، لا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله.

وكما بين الأمين العام في تقريره، اشتد تفاقم الحالة الأمنية في البلد واشتد خطر إنتاج الأفيون وتهريب المخدرات، وما زالا مصدرا لجسيم القلق.

وإن زيادة الهجمات الإرهابية والعنف في أجزاء معينة من أفغانستان، من قبل القاعدة والطالبان والجماعية الإجرامية والإرهابية الأخرى، بالاقتران باستفحال اقتصاد المخدرات وبزيادة إنتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها، خلقت تحديات تشير الجزع وتقوض بصورة خطيرة الأمن في البلد وفيما وراء حدوده.

وإيران، بصفتها حارا مباشرا لأفغانستان، لديها مصلحة حيوية في رؤية أفغانستان مستقرة وآمنة ومزدهرة، وفي خلو أفغانستان من الإرهاب والتطرف. وقد كانت إيران دائما حازمة في إدانتها الأعمال الإرهابية الشائنة المرتكبة في أفغانستان، فمدت يد العون التام لجهود الحكومة الأفغانية لتحسين الحالة الأمنية والاقتصادية في البلد. وإننا نؤمن بأن زيادة القلاقل في أفغانستان والزيادة الملحوظة مؤخرا في الأنشطة الإرهابية تلمح بوضوح إلى أن المحاولات التي تبذلها داخل أفغانستان، بدون مبرر، دول أجنبية معينة ترضية لبعض الجماعات والعناصر الإرهابية، ثبت أنها كانت خاطئة وأدت إلى نتائج عكسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يلقيه السيد ألبرتو رومولو، وزير خارجية الفلبين.

السيد رومولو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بالتقرير الشامل للأمين العام عن الحالة في أفغانستان.

ما زالت أفغانستان تواجه تحديات في ضوء مشكلة التمرد الخطيرة. وإنما واثقون بأن التقدم في كل الجبهات، بدعم من المجتمع الدولي، بما فيه بلدي، الذي شارك في تقديم مشروع القرار A/62/L.7، سيؤدي إلى تحسين الحالة في أفغانستان.

استمخ الجمعية العامة عذرا وأتطرق الآن إلى البند ١٢ من جدول الأعمال المعني بموضوع الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

السنوات المبكرة من عصر ما بعد الحرب الباردة اتسمت بعصف رياح الديمقراطية العاتية التي رفعت بأمر كثيرة إلى مرتفعات الديمقراطية الشاهقة. وبالبناء على الزخم الذي ولده نسيم الديمقراطية العذب تآزرت عدة أمم وأسست المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (المؤتمر الدولي). وتلك الحركة، بعد انعقاد ستة مؤتمرات دولية في السنوات الـ ١٩ الماضية، ما زالت قوية ومتشوقة لبث روح قوية في تعاونها مع الأمم المتحدة.

المؤتمر الأول، المعقود في مانيل بالفلبين في عام ١٩٨٨، الذي كان مفتوحا لكل الديمقراطيات المستعادة حديثا، حضره ١٥ بلدا كانت قد تخلصت لتوها من قيود الحكم الاستبدادي وانتقلت إلى الديمقراطية الدستورية في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٨. وقد أصدرت البلدان المشاركة إعلان مانيل، الذي ينصب أساسا على الدعوة إلى إقامة آلية تشاورية للتعاون المتبادل في أوقات المخاطر والأزمات التي تحيق بديمقراطيتها المستعادة.

الماضية ما يقرب من ٤٠٠٠ من أعظم أفراد إنفاذ القانون الشجعان، الذين ضحوا بحياتهم في محاربة هذا التهديد الشرس. وما زلنا حازمين في طليعة الحرب التي نخاض على نطاق العالم ضد مهربي المخدرات، وإنما نشجع الآخرين على الانضمام إلى صفوفنا في تلك المعركة المهمة لإنقاذ جيلنا الحالي وأجيالنا المقبلة من الوطأة المدمرة لهذه المصيبة.

وما فتئت إيران، بتعهداتها بتخصيص أكثر من بليون دولار على شكل منح وائتمانات لتعمير أفغانستان، تشارك مهمة في تعمير البلد. وقد انخرطنا في شتى أنشطة تعمير البنى التحتية في أفغانستان، بما فيها تعبيد الطرق، وتدريب اليد العاملة، ومشاريع الكهرباء، والخدمات الإنسانية ومشاريع أخرى كثيرة. علاوة على ذلك، بدأنا للتو المرحلة الثانية من مساعدتنا الإنمائية لأفغانستان، بمنحها ما يقرب من ٥٠ مليون دولار، في وقت تمس فيه الحاجة إليها، بينما تم من ناحية أخرى التوقيع على عدة اتفاقات هامة، بما فيها اتفاق عام للتعاون الثنائي بين البلدين واتفاق لبناء قدرات الوزارات الأفغانية أثناء زيارة رئيس جمهوريتنا لكابل في آب/أغسطس.

علاوة على ذلك، تكبدت إيران تكاليف جمة أثناء العقود الثلاثة الأخيرة باستضافتها ما يقرب من ٣ ملايين من إخواننا وأخوانتنا الأفغان كلاجئين. ويجدوننا وطيد الأمل أن تتغير الظروف في أفغانستان بما يسر العودة الطوعية للاجئين الأفغان إلى وطنهم بطريقة حسنة التوقيت وواعدة بقدر أكبر.

قبل أن أختتم أود أن أقول إننا مسرورون برؤية الدعم الكامل من البلدان الأعضاء لمشروع القرار قيد المناقشة. واسمحوا لي أيضا أن أشكر وفد ألمانيا على جهوده في عملية التفاوض على مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

مدى واتساع المشاركة والنتائج حيث أضفى صفة مؤسسية على الشراكة الثلاثية الأطراف بين الحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني.

إن الفلبين لتشعر بالامتنان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية لما قدمه من دعم للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. كما نتطلع إلى مزيد من التعاون منهن ومن منظومة الأمم المتحدة ككل ليس بشأن الإعداد للمؤتمرات الثلاثية الأطراف فحسب بل في كل مراحل عملية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وبخاصة في مرحلة المتابعة. ولهذا السبب، فإن وفدي كان ضمن المشاركين في تقديم مشروع القرار A/62/L.9 الذي ينادي بدعم الأمم المتحدة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وتود الفلبين، بغية تعزيز عملية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، أن تذكر بالتوصيات التي تقدمت بها في مؤتمر الدوحة والتي اعتمدت من قبل ذلك المؤتمر.

أولاً: إن الهجرة والتنمية عاملان أساسيان في مؤتمرات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ذلك أن مواطني هذه الديمقراطيات ينتشرون خارج حدود بلادهم ويساعدون بلاد المهجر على حد سواء. وينبغي إذناً الاعتراف بإمكاناتهم في الدفع بالتنمية وتعزيز هذه الإمكانيات مع احترام وحماية حقوقهم. كذلك ندعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تجعل من مسائل الهجرة والتنمية جزءاً رئيسياً من شراكتها مع المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وفي هذا السياق، تتوجه الفلبين بدعوة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة لتشارك في المنتدى العالمي الثاني المعني بالهجرة والتنمية المزمع عقده بمانيلا العام القادم.

المؤتمر الثاني، المعقودة في ماناغوا بنيكاراغوا في عام ١٩٩٤، شهد المشاركة تنمو إلى ٥٢ بلداً من طيف من الديمقراطيات الجديدة التي برزت في الفترة بين عام ١٩٨٩ وأوائل التسعينات. وقد اعتمد المشاركون إعلان ماناغوا، الذي جاء بخطة عمل للنهوض بحوار دولي بشأن الديمقراطية مركز على مواطن الضعف الهيكلية وعملية الانتقال المنعزلة والمبادئ المشتركة والمصالح الخاصة بالتكافل.

لقد اشتركت في المؤتمر الثالث الذي عقد بمدينة بوخارست برومانيا عام ١٩٩٧ مائة دولة من بينها ديمقراطيات من شرق ووسط أوروبا، وقد سعى المؤتمر إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من مشاركة المجتمع المدني، وأكد على الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. كما أقر بأن الديمقراطية توفر إطاراً من الحريات يكفل حلولاً دائمة للمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي المؤتمر الرابع المعقود بمدينة كوتونو، عاصمة بنين عام ٢٠٠٠، اشترك ١١٤ بلداً شملتها موجة تحرير الحياة السياسية التي انتظمت أفريقيا في حقبة التسعينات، وقد شهد المؤتمر مظاهر لم تشهدها المؤتمرات السابقة. إذ حضره الأمين العام وعقدت فيه منظمات المجتمع المدني منتدى موازياً للمؤتمر، كما أسهمت فيه منظمات إقليمية ودولية. وركز المؤتمر على المسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية وتمكين الشعب وسيادة القانون والحكم الرشيد وحرية وسائط الإعلام وحرية المجتمع المدني.

وعقد المؤتمر الخامس في أولانباتار في منغوليا عام ٢٠٠٣ وقد اتسم بالشمول في الإعداد والمشاركة والوثائق الختامية التي سجلت التأييد العالمي لتحقيق الديمقراطية على الصعد كافة: وطنياً وإقليمياً وعالمياً.

أما المؤتمر السادس المعقود بمدينة الدوحة في قطر عام ٢٠٠٦، فقد كان أكثر هذه المؤتمرات تفصيلاً من حيث

أدلى بهما المندوب الدائم لجمهورية قيرغيزستان بالنيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي والمندوب الدائم لطاجيكستان بالنيابة عن منظمة شنغهاي للتعاون. سأضيف فقط بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أضـم صوتي إلى زملائي في الإشادة بالأمين العام على تقريره الضافي بشأن مختلف جوانب الحالة في أفغانستان، وعزمه على العمل شخصيا مع الحكومة الأفغانية والشركاء الآخرين لضمان النجاح في ذلك البلد.

كما سبق لرئيس كازاخستان، نور سلطان نازارباييف، أن ذكر في البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، إن المصاعب التي تواجه استعادة استقرار الوضع في أفغانستان، تشكل مصدر قلق لكازاخستان. ذلك أن استتباب السلام والأمن في منطقة وسط آسيا بأسرها يعتمد على استقرار الوضع في أفغانستان. وإن كازاخستان لشديدة الاهتمام بأن ترى تحولا سريعا للحياة في ذلك البلد الذي قاسى طويلا نحو السلام وإصلاح الاقتصاد المدمر.

وتؤيد كازاخستان الدور المركزي الذي تلعبه الأمم المتحدة في قيادة الجهود الدولية المبذولة لمساعدة السلطات الأفغانية على تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلاد كما ترحب بالإنجازات الإيجابية التي تحققت في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بفضل التعاون بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. إننا نحیی عزم الحكومة الأفغانية على المساهمة في تحقيق الأمن والرخاء الإقليميين كما نشاطر الأمين العام رأيه أن إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال رهن بتعاون الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي للتنسيق بطريقة أفضل بين جهودهما الموجهة نحو دحر التمرد وتطوير الحكم الرشيد وإحداث تغيير ملموس في حياة الشعب الأفغاني.

ثانيا: إن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة مثقلة الكاهل بالديون. وفي سعيها لنفخ الروح في جهودهم المؤلمة لتحقيق التنمية التي، إذا لم تجد العناية ستهدد استقرار هذه الديمقراطيات، تقدمت القلبين باقتراح مبتكر لتمويل التنمية أسمته "مشاريع استخدام الديون من أجل الإنصاف في الأهداف الإنمائية للألفية" لتحويل ٥٠ في المائة من كل دفعيات الديون المجدولة إلى أسهم في مشروعات ذات صلة بالأهداف الإنمائية للألفية. سيعود هذا بالفائدة على الدائن والمدين معا، فمن شأن مشروع كهذا أن يقوي من عزم الدول الفقيرة المثقلة بالديون على محاربة الفقر وتوفير الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية والتنمية المستدامتين.

ثالثا: ثمة حاجة إلى روح المصالحة لضمان السلام الدائم بين الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة عن طريق الاحترام المتبادل بين الأديان والثقافات والتسامح والتفاهم. والفلبين بوصفها من دعاة الحوار بين الأديان تحث الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني على الالتزام بروح الحوار بين الأديان والتعاون بينها من أجل تعزيز السلام والتنمية والكرامة الإنسانية.

وختاما، فإن عملية متابعة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة يمكن أن تصيب النجاح إذا توفرت لها الإمكانيات اللازمة. ومن أجل ذلك، فإن وفدي يدعو الأمم المتحدة إلى إنشاء صندوق ائتمان لصالح الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بالإضافة إلى صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، بحيث يتسنى للقرارات التي اتخذت في الدوحة أن تؤتي أكلها. كما يوصى وفدي بأن يوفر للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة مقر بمباني رئاسة الأمم المتحدة تعبيرا عن التأيد الملموس له.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد كازاخستان كل التأيد البيانيين اللذين

معهم بروح بناءة في مبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف، بما فيها مبادرات بشأن مكافحة المخدرات ومسائل الهجرة، وبناء قدرتها على إدارة وترسيخ العلاقات الثنائية المتشعبة. ومن وجهة نظرنا أن المشاركة الفعالة لأفغانستان في البرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى (البرنامج الخاص)، الذي انضمت إليه في عام ٢٠٠٥، سيساهم مساهمة كبيرة في تعزيز اندماج أفغانستان في الاقتصاد الإقليمي. ذلك البرنامج خرج إلى النور بمبادرة من رئيس جمهورية كازاخستان نورسلطان نزارباييف، في عام ١٩٩٧، ويجري تنفيذه برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويتسم البرنامج الخاص بإمكانيات عظيمة في التصدي للمساءلة الملحة لمنطقة آسيا الوسطى من خلال النهوض بالتعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى مسائل العلاقة الثنائية مع أفغانستان. لقد وضعت حكومة كازاخستان خطة مفصلة لمساعدة أفغانستان في فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وبلدنا مستعد لمساعدة أفغانستان في تعمير الاتصالات وبناء المساكن وتطوير احتياطات النفط والغاز المكتشفة حديثا، فضلا عن تدريب الأفراد في مجالات الاقتصاد والصناعة والمالية والنقل والتعليم. وحكومة كازاخستان تقدم سنويا ١٠٠ زمالة دراسية للطلبة الأفغان، وتشارك في بناء المدارس والمستشفيات، وتقدم الكتب المدرسية للأطفال في بعض المحافظات.

ختاما، أود أن أؤكد التزام حكومة كازاخستان بالتعمير الطويل الأمد لأفغانستان واستعدادنا للمشاركة بهمة في البرامج الدولية والإقليمية بغية بلوغ هدفنا المشترك بقيام أفغانستان المستقرة المزدهرة.

السيد مقسوم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره

إن الزيادة غير المسبوقة في إنتاج خشخاش الأفيون عام ٢٠٠٧، كما ورد في تقرير الأمين العام، تمثل خطرا عظيما على إعادة البناء وبناء الأمة في أفغانستان. لهذا تولى كازاخستان أهمية كبيرة لأنشطة الأمم المتحدة في مكافحة تجارة المخدرات، وذلك لأن هذه المنظمة المركز الرئيسي للتنسيق بين الجهود المبذولة دوليا لذلك الغرض. إننا نؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها المنظمة بعزم لا يوهن للتغلب على المشكلة العالمية المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، على أساس مضاعفة التعاون الدولي وتطوير استراتيجيات وطنية للقضاء على مصادر العرض والطلب غير المشروعة في سوق المخدرات.

إن كازاخستان، في عزمها على التعاون النشط مع الأمم المتحدة ضد تهديد المخدرات غير المشروعة، قامت بتوفير كل الشروط المطلوبة لإنشاء واستضافة المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق بمنطقة وسط آسيا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وعقدت العزم على المشاركة الفعالة في أعماله.

يشير مشروع القرار المتعلق بالحالة في أفغانستان، الذي نؤيده تأييدا كاملا، ونشارك في تقديمه، إلى أن إحدى الوسائل الفعالة للدفع بعملية الأمن والتنمية في أفغانستان تتمثل في التعاون الإقليمي، ونحن نؤمن إيمانا قويا بضرورة تمكين هيئات مثل المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا الذي يشمل أفغانستان في عضويته، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، من خلق آليات للأمن الجماعي بهدف قطع قنوات تمويل الأنشطة الإرهابية والاتجار بالمخدرات من أفغانستان إلى أوروبا.

ونشاط الأمين العام وجهة نظره بالكامل بأن حكومة أفغانستان يجب أن تكسب ثقة جيرانها بالدخول

ورغم تلك المنجزات نلاحظ مع القلق أن الحالة في أفغانستان، خاصة فيما يتعلق بتهديد التمرد والثقة في قدرة الحكومة على تحقيق مزيد من النجاح في عملية الإصلاح، يمكن أن تطيح بكل النجاح المحرز حتى الآن.

وفي ضوء تلك الشواغل يظل وفدي يشعر بالقلق من التدهور المبلغ عنه في القطاع الأمني. فالهجمات المتسمة بالعنف، بما فيها الهجمات الانتحارية المعزوة إلى القاعدة والطلاب والجماعات المتطرفة المسلحة الأخرى، ازدادت في غضون السنة، خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية. ونلاحظ الزيادة في المعدل الشهري لحوادث العنف من ٤٢٥ حادثة في عام ٢٠٠٦ إلى ما يقرب من ٥٤٨ حادثة في الشهر في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٧، بما فيها ١٠٠ هجمة انتحارية. تلك الحوادث حصدت أرواح مدنيين كثيرين. ومما يبعث على جزع أشد ارتفاع أعداد الوفيات والإصابات بين المدنيين وغير المقاتلين الناجمة عن العمليات القتالية للقوات الموالية للحكومة والمعادية لها على حد سواء. وقد سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ما يقرب من ١٠٠٠ وفاة بين المدنيين من كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس. ولا بد من بذل جهود أكثر لحماية المدنيين.

وينظر وفدي بقلق أيضا إلى تدهور حالة المخدرات في أفغانستان. فرغم جهود الحكومة لمكافحة المخدرات ارتفعت زراعة الخشخاش بنسبة ١٧ في المائة، مما ينطوي على إمكانية زيادة إنتاج الأفيون بنسبة ٣٤ في المائة، الأمر الذي يجعل أفغانستان البلد الرئيسي المنتج للأفيون في العالم. وتلك الحالة تترتب عليها تداعيات أمنية عميقة الأثر سواء بالنسبة إلى أفغانستان أو البلدان الأخرى فيما وراء حدودها. وعلى الصعيد المحلي ما فتئت زراعة الخشخاش المزدهرة تخلق محورا متعاظما يربط بين الاتجار بالمخدرات والجماعات المتمردة، ويُخشى من أن ذلك الاتجار يمول الإرهاب. علاوة

عن الحالة في أفغانستان، الوارد في الوثيقة A/62/345 المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ويوفر التقرير وصفا شاملا للحالة في أفغانستان وملاحظات قيمة حول مسار العمل الممكن. ويقدر وفدي أيضا العمل القيم الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان، السيد توم كنيغس، وأعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في ظل الظروف الصعبة السائدة في البلد والحافلة بالتحديات.

ويهنئ وفدي حكومة أفغانستان على الخطى الحميدة التي اتخذتها في تطوير قدرات مختلف أفرع الحكومة للوفاء بالمسؤوليات المكلفة بها. ونحیی الجمعية الوطنية على العمل المنجز فيها، خاصة بالصياغة النهائية لمشروع قانون الانتخابات والقانون المرافق له لإصلاح الهيئة الانتخابية المستقلة، تمهيدا للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي. تلك خطوة حاسمة نحو ترسيخ العملية الديمقراطية في البلد بقدر أكبر. كما أن الجمعية الوطنية نجحت في إقرار ميزانية وطنية وهي تعكف حاليا على سن عدد من القوانين الهامة، بما فيها قانون الدعوة وقانون وسائط الإعلام وعدد من القوانين ذات الصلة بالإصلاحات الأساسية للقطاع الأمني.

ويثني وفدي أيضا على التقدم المحرز في تحسين نظم تقديم الخدمات الحكومية، وأهمها في قطاعات التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة والتنمية الريفية. ويسرنا أن نلاحظ زيادة عدد الأطفال الذين يتلقون التعليم في أفغانستان، الذي وصل إلى رقم قياسي هو ٦,٠٧ مليون، بما فيهم ٢,١٧ من الفتيات. ونلاحظ أيضا التحسن في العناية الصحية، بشمول ٨٢ في المائة من السكان بالخدمات الصحية. وبالمثل نلاحظ النجاح في تخفيض معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأمهات إلى ٣,٥ و ٦,٦ في المائة على التوالي.

السيد لي دو هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الجامع بشأن الحالة في أفغانستان (A/62/345). كما أتوجه بالشكر إلى الوفد الألماني لقيامه بتنسيق مشروع القرار A/62/L.7 المتعلق بذات الموضوع والذي يسرّ جمهورية كوريا أن تنضم إلى قائمة الموقعين عليه.

أنجزت أفغانستان، رغم التحديات التي لا تزال تواجهها، تقدماً سياسياً ملحوظاً منذ اعتماد اتفاق بون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بلغ ذروته في إجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وتلتها الانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التعاون بشكل وثيق مع أفغانستان لضمان أن تترك هذه النجاحات أثراً دائماً. وإذا ينبغي ألا نقلل من شأن الإنجازات التي تمت، ينبغي أيضاً ألا نوهم أنفسنا أن عملنا قد شارف نهايته، فلا يزال أمامنا عمل كثير قبل أن يتحقق السلام الشامل والتعافي في أفغانستان.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، إن الأوضاع الأمنية المتردية والعنف الإجرامي غير المحدود وتجارة المخدرات تتضارف لا لتعيق عملية إعادة الإعمار فحسب، بل أيضاً تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان.

ويشعر وفدي ببالغ القلق من استمرار عدم الاستقرار في بعض أنحاء أفغانستان، كما يتضح جلياً من عمليات اختطاف واغتيال بعض المدنيين الأجانب مؤخراً، بما في ذلك قيام طالبان باختطاف ٢٣ من مواطني جمهورية كوريا، قتل اثنان منهم لاحقاً.

إننا نتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام من أن بسط الأمن الدائم يتطلب استراتيجية متعددة الأبعاد بغية التنسيق بين الأنشطة العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن الدور الذي تؤديه بعثة الأمم

على ذلك تؤدي أنشطة الاتجار بالمخدرات إلى زيادة تفاقم مشكلة الفساد داخل الحكومة وآليات المحافظات، التي ستسفر في النهاية عن تآكل خطير في مصداقية وقدرة الحكومة.

ونشاط الرأي بأن الحل اللازم للحالة في أفغانستان سيطلب نهجاً مدنياً وعسكرياً متكاملًا ومنسقًا. إن الإجراءات العسكرية وحدها لن تكفي للقضاء على الأسباب الجذرية للمشكلة. وإن نظام تقديم الخدمات الحكومية، بما في ذلك الحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان، ينبغي تحسينه لكسب الثقة بالحكومة وزيادة مصداقيتها بين السكان الأفغان. وتقوم الحاجة أيضاً إلى الاضطلاع بعملية وطنية للمصالحة لا تستثني أحداً، لتجنب تهميش أي جماعة.

ويؤمن وفدي بحزم بأن الدعم المتواصل من المجتمع الدولي يظل عنصراً لا غنى عنه إذا أريد لأفغانستان أن تتغلب على التحديات الآنية وإذا أراد المجتمع الدولي أن يساعدها في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية، التي تتيح أفقاً وحيمة للاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي الدائم. ونكرر مساندتنا للدور المحوري المتجرد الذي تواصله بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان الاضطلاع به في صقل مختلف عناصر الدعم الدولي وفي رصد تنفيذ استراتيجيتي التنمية والأمن في الميدان، بتشاور وثيق مع الحكومة الأفغانية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بماليزيا، فإننا نكرر التزامنا بالتعاون والعمل الوثيق مع أفغانستان ومع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، عندما يكون ذلك مناسباً. وسنواصل مد يد المساعدة لأفغانستان في إطار برنامج التعاون التقني الماليزي لتطويع رأس المال البشري الذي تمس إليه الحاجة في شتى ميادين تنمية أفغانستان.

٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، رصدنا مبلغ ٢٠ مليون دولار لفترة الثلاث سنوات التالية لتمويل مشاريع تركز على تنمية الموارد البشرية والتنمية الزراعية والريفية والإدارة العامة. فضلا عن ذلك، قامت وحدات طبية من قواتنا المسلحة بالمساهمة في عملية إعادة إعمار أفغانستان منذ إعادة نشر تلك الوحدات في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

إن جمهورية كوريا، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار المتعلق بأفغانستان المعروض علينا، تتعهد من هنا أن تجدد دعمها الثابت لشعب وحكومة أفغانستان في سعيهما إلى تحقيق السلام والرخاء.

السيد كورمان (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به مندوب البرتغال نيابة عن الاتحاد الأوروبي. إلا أن مدى الاهتمام الذي نوليّه للحالة في أفغانستان وكذلك حجم مشاركتنا في عملية إعادة الإعمار فيها يحتم علينا أن ندلي أيضا بدلونا في المناقشة.

إن مشروع القرار A/62/L.7، الذي سنعتمده اليوم، والعدد الكبير من مؤيديه، مؤشر على درجة الأولوية التي تحتلها أفغانستان في قائمة اهتماماتنا المشتركة. كما أنه أيضا تعبير عن عزم المجتمع الدولي على مساعدة ومساندة الشعب الأفغاني في ظل هذه الظروف الحالية.

وفي الواقع، بدأنا نلمس بعض النتائج الإيجابية لجهودنا المشتركة، إذ أنجز الكثير في الأعوام القليلة السابقة بمساعدة من المجتمع الدولي، الشيء الذي عكس الرغبة الصادقة للشعب الأفغاني في تحقيق الديمقراطية والاستقلال في بلاده. ومع ذلك هناك عوامل كثيرة تمنعنا من الإفراط في التفاؤل، فالوضع الأمني غير مستقر، كما بدأ الإرهابيون الآن في اللجوء إلى وسائل جديدة مثل التفجيرات الانتحارية والاختطاف. كذلك يتواصل إنتاج خشخاش الأفيون وبعض المشاكل العالقة في مجال الحكم الرشيد.

المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بجانب قوات التحالف في إطار عملية الحرية الدائمة، وفي إطار التنسيق الوثيق مع الحكومة الأفغانية، كل ذلك لا غنى عنه لضمان نجاح هذه الاستراتيجية.

ونشعر أيضا بالقلق إزاء المخاطر المتنامية الناتجة عن تجارة المخدرات وتهديدها للأمن القومي والتنمية الاجتماعية والحكم الرشيد في أفغانستان. وإلى أن يجد الشعب الأفغاني مصدرا آخر للرزق سيظل الكثيرون منغمسين في ذلك العمل الإحرامي. لذلك فنحن نشاطر الرأي القائل أن على المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية أن يوحدوا جهودهما لمجابهة هذه المشكلة الخطيرة التي تؤثر تقريبا على كل جانب في تنمية أفغانستان وأمنها.

ويحدو جمهورية كوريا أمل عظيم في أن تواصل أفغانستان عملها المهادف إلى التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات التي عرضتها حكومتها في مؤتمر لندن كما أنها على أهبة الاستعداد للانضمام لعملية المساندة الدولية لتلك الاستراتيجية وذلك بالمساهمة في الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات.

تتطلب مواجهة هذه التحديات الراهنة جهودا حثيثة من الحكومة الأفغانية من منطلق مسؤوليتها الوطنية على أن تبذل تلك الجهود بمساعدة مستمرة من المجتمع الدولي. ونلاحظ في هذا الصدد أن العديد من البلدان، بما فيها جمهورية كوريا، قد أعلنت منذ مؤتمر لندن عن تبرعات جديدة ونرى في هذه المساهمات دليلا على استمرار ثقة المانحين في أفغانستان.

وقد دعمت جمهورية كوريا، وبقوة، عملية إعادة إعمار أفغانستان. فعلاوة على مساهمتنا البالغة ٦٠ مليون دولار تقريبا في شكل هبات لأفغانستان في الفترة من

إن تركيا، من جانبها، ملتزمة تماما باتباع ذلك النهج وتعمل على أن تكون مساهمة أصحاب الشأن الأفغان أنفسهم المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه كل مشاريعنا الإنمائية والإعمارية التي نقوم بتنفيذها في مختلف بقاع أفغانستان.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مشاريعنا تتمركز في الغالب الأعم في المجالات التي تترك أثرا مباشرا ولموسا على حياة الشعب الأفغاني أكثر من غيرها من المجالات، وذلك مثل الخدمات الصحية والتعليم والزراعة وأعمال البناء. وعلى سبيل المثال توفر المراكز الصحية، التي بنتها وجهزتها تركيا، وتديرها في أفغانستان العلاج الطبي المجاني لـ ٩٠٠ مريض يوميا. وحتى الآن، تلقى ما يزيد على ٧٥٠ ٠٠٠ مواطن أفغاني هذا العلاج الطبي في تلك المراكز الصحية.

كما أننا شيدنا وجهزنا ٢٧ مدرسة في مختلف أجزاء أفغانستان، وهي توفر التعليم الحديث لـ ٤٠ ٠٠٠ طالب أفغاني، من البنين والبنات على حد سواء. وبالإضافة إلى ١٣ مدرسة جديدة سيستكمل إنشاؤها قريبا، تدير كذلك منظمات غير حكومية تركية ٦ مدارس خاصة في أنحاء البلد. وبالمثل، زاد عدد آبار مياه الشرب النقية التي حفرتها تركيا في أنحاء البلد حتى الآن على ٦٠ بئرا، وما زال العمل جاريا على حفر عدد كبير أضافي.

ومن ناحية أخرى، من أبرز الأمثلة الملموسة على التزامنا باستقرار ورخاء شعب أفغانستان فريق إعادة البناء على صعيد المقاطعات الذي أنشأناه قبل عام في مقاطعة وارداك. وينفذ هذا الفريق مختلف المشاريع، من تدريب الشرطة إلى دورات تعليم القراءة والكتابة للفتيات والنساء الأفغانيات، ومن مشاريع الربط الكهربائي إلى التنمية الزراعية.

ورغم كل ما سبق، فإن هذه العوامل المحبطة لا يجب أن تنال من عزمنا على مساعدة الشعب والحكومة الأفغانيين. بل بالعكس من ذلك، يجب أن تحفزنا على مضاعفة جهودنا لمساعدة أفغانستان بطريقة أكثر كفاءة تهدف إلى تحقيق نتائج إيجابية.

وتركيا، من جانبها، تقوم بكل ما بوسعها للمساهمة في أمن واستقرار أفغانستان نظرا لما يربط بلدنا من علاقات صداقة مع الشعب الأفغاني دامت قرونا طويلة. ونحن، في الواقع، ظللنا نشارك بنشاط في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وذلك برئاسة للقيادة الإقليمية في كابول منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقد كنا في السابق نقود هذه القوة في المرحلتين الأولى والسابعة، وقد بلغ عدد قواتنا حاليا بعد التعزيزات الأخيرة ١ ٢٠٠ جندي.

ومع هذا، فإننا جميعا ندرك أن العمل العسكري وحده لن يكفل تحقيق مقاصدنا في أفغانستان، فهناك مسائل أخرى مثل العطالة والرعاية الصحية والحصول على المياه النقية ونقص الإمداد الكهربائي تشغل بال الشعب الأفغاني على الأقل بنفس درجة الهاجس الأمني. ولهذا فإن هناك حاجة لنهج شامل وذو صبغة عملية.

مما لا شك فيه أن العمل جار مجدية الآن لمعالجة أوجه القصور هذه ولتحسين البنى التحتية في البلاد. غير أن الكثير من هذه المشاريع يحتاج إلى وقت طويل ليكتمل، بينما يحتاج الشعب الأفغاني إلى أن يلمس نتائج محسوسة وسريعة في حياته اليومية. ومن أجل ذلك ينبغي أن نضع على رأس قائمة أولوياتنا توفير فرص العمالة والخدمات الأساسية والدفع بعجلة اقتصاد قابل للنمو. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي لنا أن نلجأ إلى خدمات الشركات الأفغانية وأن نستعين بالمزيد من العاملين الأفغان في هذه المشاريع.

العام، بعد تعيينه، شوطا أبعد وأن يمكن الأمم المتحدة من استخدام قدراتها الكاملة. وتركيا ملتزمة ببذل كل جهد ممكن دعما للأمم المتحدة في أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أتقدم بجزيل الشكر لبعثة ألمانيا على قيادة عملية التشاور بشأن مشروع القرار المعروض علينا اليوم. ونحن سعداء بتقديمه ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية):
تؤيد بعثة جمهورية أوزبكستان بالكامل البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لطاجيكستان بالنيابة عن منظمة شنغهاي للتعاون، وبيان ممثل جمهورية قيرغيزستان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونحن نتشاطر النقاط الرئيسية الواردة في البيانين.

إن بلدنا جار مباشر لأفغانستان وعلى مدار القرون ارتبط معها بعلاقات حسن الجوار. ونحن مهتمون بإخلاص بإقامة دولة أفغانية مسالمة ومستقرة. وعلى غرار العديد من بلدان المجتمع الدولي، تبذل أوزبكستان كل جهد ممكن وتتخذ خطوات عملية لمساعدة الشعب الأفغاني على تحقيق الاستقرار سريعا في ذلك البلد.

وإذا ما أخذنا بموضوعية الحالة الحقيقية في أفغانستان وجوارها بعين الاعتبار، فإننا نعتبر أن أحد عوامل توطيد الاستقرار في أفغانستان يتمثل في اتخاذ تدابير لإدماج ذلك البلد في نظام الاتصالات والروابط السياسية والاقتصادية فيما بين بلدان آسيا الوسطى. وفي هذا السياق، من المهم تعزيز مشاركة أفغانستان في عملية إنشاء سوق مشتركة في المنطقة. ومشاركة أفغانستان بصفة بلد مراقب في أنشطة منظمة شنغهاي للتعاون يتسم بأهمية بالغة.

وتجدر الإشارة إلى أن النقل والاتصالات تؤدي دورا خاصا في تحسين الحالة الاجتماعية والسياسية في أفغانستان

ومهما سعينا لتحسين البيئة الأمنية والاقتصادية داخل أفغانستان، فإن التعاون الإقليمي يبقى العامل الرئيسي في تأمين الاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان وخارجها. ومن هذا المنطلق، تعمل تركيا بتعاون وثيق مع جميع البلدان الإقليمية، وبشكل خاص مع باكستان وأفغانستان. وفي هذا الشأن، بادرننا إلى وضع آلية ثلاثية لبناء الثقة وتنويع مجالات التعاون بين البلدين.

وكما ورد في مشروع القرار المعروض عليكم (A/62/L.7)، فإن عملية أنقرا، التي أطلقت في اجتماع القمة الثلاثي، المعقود في أنقرا يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كانت وسيلة هامة لتعزيز التعاون الإقليمي ونحن مستعدون للمضي به قدما من خلال مشاريع ملموسة.

وفي كلمة أخيرة، أود التشديد مرة أخرى على أن تحقيق أهدافنا المشتركة في أفغانستان لن يكون عملية سهلة وسريعة. ويجب أن نكون مستعدين جميعا لالتزام طويل الأجل في أفغانستان. وعلينا أيضا أن نهىء الرأي العام وبرلمانات بلداننا على هذا النحو. ويجب علينا أن ندرك أن الفشل ليس خيارا. وفي الواقع، تبقى أفغانستان عنصرا رئيسيا في جهودنا لتحقيق الأمن العالمي، وإذا لم ننجح، فلن يفلت أحد من العواقب الوخيمة لذلك.

والأمم المتحدة لها دور رئيسي في تنسيق جهود المجتمع الدولي ومساعدة الحكومة الأفغانية في جهودها لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وبفضل القيادة المقتردة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تم تحقيق الكثير حتى الآن لبلوغ هذه الغاية في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقد وفر الاتفاق الخاص بأفغانستان، على وجه الخصوص، خريطة طريق مفيدة للغاية. ولكننا نعتقد أن الأمم المتحدة ما زال أمامها مجال للمشاركة على نحو أكثر نشاطا وقوة. وبالتالي، نأمل أن يقطع الممثل الخاص الجديد للأمم

التدرجية لتحقيق حالة مستقرة ولاستعادة الحياة السلمية في أفغانستان يجب أن يرافقها حل لمسألة تخفيض وإزالة الأكذاس الهائلة من السلاح، بما يمكن من هئية الشروط الأساسية لمنع المزيد من التسلح في البلد.

ونحن على اقتناع راسخ بأن تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان يجب ألا يكون من خلال زيادة التسليح وتوسيع استخدام القوة، بل من خلال نزع السلاح، وبمساعدة المجتمع الدولي، وتنفيذ المشاريع الهادفة إلى حل المشاكل الاقتصادية المستعصية، بالإضافة إلى تقديم الدعم الاجتماعي لسكان البلد.

إن الإجراءات المشتركة التي تتفق عليها جميع الأطراف المعنية فعلا باستقرار الحالة وتشجيع الإعمار في أفغانستان ستكون العامل الحاسم في إيجاد حلول لهذه المشكلة. ولهذا السبب، رحبت أوزبكستان بمشروع القرار الذي قدمه اليوم وفد ألمانيا. ونأمل أن يكون اعتماده بتوافق الآراء تأكيدا متجددا على استعداد المجتمع الدولي لفعل كل ما هو ممكن لتعزيز إنعاش أفغانستان سلميا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/62/L.7. وأود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوكرانيا، البرازيل، بلغاريا، بنما، بولندا، بيرو، بلاروس، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الرأس الأخضر، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، شيلي، الصين، طاجيكستان، عمان، غابون، غواتيمالا، غينيا، الفلبين، قبرص، كازاخستان،

وفي تطوير عملية التكامل. وفي هذا الصدد، نوجه الاهتمام إلى أهمية تنفيذ المبادرة لإنشاء ممر مواصلات دولي عبر أفغانستان. ومن جانبنا، نحن على استعداد لتوسيع التعاون مع حكومة أفغانستان في مجالات كثيرة التنوع، كالتنقيب، وتوليد الكهرباء، والخطوط الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وما إلى ذلك. ونؤكد للجمعية العامة أن هذا النوع من التعاون الاقتصادي يخدم مصالح أفغانستان والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي ككل.

إن وسط آسيا، بفضل أهميته المتزايدة من الناحية الجيوسياسية والجيواستراتيجية، بالإضافة إلى إمكانات موارده الطبيعية والاقتصادية الهائلة، يجتذب اهتمام العديد من البلدان في المجتمع العالمي. ولكن وسط آسيا، لسوء الطالع، ما زال بؤرة اهتمام بسبب استمرار التهديد والتحددي للأمن والاستقرار. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك استمرار التوتر في أفغانستان. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة الراهنة في هذا البلد، الذي يتجه نحو مزيد من التدهور على خلفية العمليات العسكرية الهامة من جانب حركة طالبان.

ومما يثير قلقنا متزايدا لدى المجتمع الدولي ودول المنطقة النمو المستمر لحجم إنتاج المخدرات والاتجار بها. ولكفاحة هذا الخطر، يجب إقامة مناطق أمنية حول البلد، بالإضافة إلى إجراء إصلاح هيكلية جذري للاقتصاد الأفغاني. وبدون ذلك، ستبقى المخدرات، المقتترنة بالإرهاب، التهديد الأخطر للأمن الوطني لأفغانستان ولفعالية عمل الحكومة.

إن أحد العوامل الخطيرة التي تزيد من تعقيد وتفاقم الحالة في أفغانستان المخزون الهائل من التكنولوجيا العسكرية، والأسلحة والذخائر المتراكمة خلال عقود من الحرب في أفغانستان. وكما أشار رئيس بلادنا في رسالته الموجهة إلى الأمين العام في عام ٢٠٠١، فإن العملية

كمبوديا، كينيا، ليبيريا، ليسوتو، مالطة، مالي، مدغشقر،
مصر، موريشيوس، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا،
هايتي، الهند، هندوراس، اليمن، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع

القرار A/62/L.7؟

اعتمد مشروع القرار A/62/L.7 (القرار ٦/٦٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر

أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ١٩ من
جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.